

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني

وعضوية القضاة السادة

محمد طلال الحمصي ، د. مصطفى العساف ، داود طبيبة ، محمد ارشيدات

المميز: عمر بركات علي الشوابكة

وكيله المحامي: محمد جمعة المصالحه .

المميز ضدهما: ١- رفيق خليل إبراهيم حمارنة.

٢- إبراهيم خليل إبراهيم حمارنة.

وكيلهما الحامي : فارس الطوال .

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٤ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف عمان في القضية الحقوقية رقم ٢٠١٥/٨٦٦١ فصل ٢٠١٥/٥/٢١ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة صلح مأدبا في القضية الحقوقية رقم (٢٠١٤/٤٩٥) فصل ٢٠١٤/١٢/١٧ القاضي (بإخلاء المأجور الموصوف في هذه الدعوى وإلزام المدعى عليه بتسليمه للمدعين خالياً من أية شواغل وإلزام المدعى عليه بدفع مبلغ (٢٩٤) ديناراً للمدعين بدل زيادات قانونية ورد المطالبة بما زاد على ذلك وتضمين المدعى عليه الرسوم والمصاريف ومبلغ (٧٤) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من المطالبة وحتى السداد التام) مع تضمين الجهة المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٧) ديناراً بدل أتعاب محاماة عن هذه المرحلة من مراحل التقاضي وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

ولأسباب الواردة بلائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض
القرار المميز موضوعاً .

القرار

بعد التدقيق والمداولة :

نجد إن المدعين رفيق حمارنة وإبراهيم حمارنة كانا قد أقاما الدعوى الصلحية الحقوقية
رقم (٢٠١٤/٤٩٥) لدى محكمة صلح حقوق مآدبا بمواجهة المدعى عليه عمر بركات علي
الشوابكة موضوعها مطالبة بإخلاء مأجور أجرته السنوية (١٢٠٠) دينار وبدل أجور مستحقة
(٨٨٢) ديناراً وذلك للأسباب الواردة في لائحة الدعوى .

وبنتيجة المحاكمة لدى محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها المتضمن :

إخلاء المأجور الموصوف في هذه الدعوى وإلزام المدعى عليه بتسليمه للمدعين خالياً من أية
شواغل ودفع مبلغ (٢٩٤) ديناراً للمدعين بدل زيادات قانونية ورد المطالبة بما زاد على ذلك
وأتعاب محاماة (٧٤) ديناراً والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام .

*لم يرتض المدعى عليه عمر الشوابكة بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان
التي قررت بقرارها رقم (٢٠١٥/٨٦٦١) بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢١ رد الاستئناف موضوعاً
وتضمن المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ٣٧ ديناراً أتعاب محاماة وتأييد القرار
المستأنف وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

لم يقبل المميز (المدعى عليه) بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٤ على
العلم.

ودون الرد على أسباب التمييز فإن المستفاد من نص المادة (١٩١) من قانون أصول
المحاكمات المدنية أن الأحكام التي تقبل الطعن أمام محكمة التمييز هي الأحكام الحقوقية التي

تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار أما الأحكام الاستثنائية الأخرى فإنها لا تقبل الطعن أمام محكمة التمييز إلا إذا حصل الطاعن على إذن بالتمييز من رئيس محكمة التمييز أو من يفوضه .

وبما أن الدعوى الماثلة قيمتها (٢٠٨٢) ديناراً الأمر الذي يتوجب لغايات قبول التمييز شكلاً حصول الطاعن على الإذن المطلوب وحيث إن الطاعن لم يحصل على إذن بالتمييز حسب الشهادة المرفقة بالملف الأمر الذي يغدو معه أن التمييز غير مقبول شكلاً .

لهذا نقرر رد التمييز شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٦/١/٢٠١٧ م

برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

نائب الرئيس

عضو

عضو

نائب الرئيس

رئيس الديوان

دقق / ح . ع